

السودان يصفي ملف الإرهاب لتطوير علاقاته الدولية

السلطة الانتقالية تقدم على إجراءات نوعية تقوّض إرث الإسلاميين



دولة القانون عازمة على ترسيخ أقدامها

وليس إلى أغراض تتعلق بالإحجام أو عدم الرغبة في التنسيق.

أعدت الحكومة السودانية بالفعل برنامجا لمكافحة الإرهاب، وشرعت في تطبيق منجز صادم للحد منه ومن التطرف الديني بالتعاون مع جهات خارجية.

ويحتاج فقط إلى قدر كبير من التفويض، وربما كثافة القضايا العاجلة لعبت دورا في تأخير وصول رسالة الحكومة الإيجابية إلى من يهمهم الأمر، وحرصت على أن تبدي تجاوبا مع الإشارات التي تصلها بشأن مكافحة الإرهاب، وثمة مرحلة جديدة تفرض الجديدة الكاملة في هذا الملف.

يحدد عمق التعاون في المجال الاستخباراتي طبيعة الموقف السوداني من مكافحة الإرهاب، لأن الكثير من القوى الإقليمية والدولية ترى مصلحة رئيسية في أن تكون الخرطوم شريكا فاعلا في منطقة قد تتحول إلى بؤرة للإرهاب خطيرة عقب استئصالها الآلاف من المتطرفين، وهو ما يحتاج إلى إعادة تنظيم جهاز الأمن والمخابرات في السودان، وطى الصفحة الماضية تماما، وإنهاء وجود بعض القيادات الرفيعة التي تساهم في صناعة القرار الأمني.

أدرجت الولايات المتحدة السودان في لائحة الدول الراعية للإرهاب، بسبب إيواء الخرطوم أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة الراحل، ما أدى إلى فرض عقوبات مالية واقتصادية، وعزل ثبوت ارتباط نظامها الحاكم بجماعات إرهابية.

عجلت ضغوط متباينة على الحكومة السودانية بدفعها إلى القيام بتحركات أمنية على مستويات عدة، والتخلي عن تردها الظاهر في الاقتراب بشجاعة من ملف الإرهاب وذبوله في الداخل، وعدم انتظار تحقيق السلام الشامل في البلاد، لأن كل تأخير يرخي بظلاله القاتمة على ملفات حيوية، ويوحى بأن هناك تقاعسا في المواجهة المحتومة. تمكنت الاستخبارات العسكرية في السودان الخميس الماضي من القبض على ستة عناصر ينتمون إلى تنظيم "بو كوكو حرام" الإرهابي الناشط في نيجيريا، وتم تسليمهم لدولة تشاد التي يحملون جنسيتها، وهي خطوة رمزية تؤكد نقطتين، الأولى: الخرطوم تنوي التصرف بحزم مع المتشددين، والثانية: الاستعداد للتعاون لأبعد مدى مع القوى الإقليمية والدولية، وإذا كان هناك تلوّك فهو يرجع إلى الأولويات،

إجراءات متعددة للقضاء على الجيوب المنتشرة في مواقع مختلفة، حتى صارت علامة سلبية في وجه السلطة الانتقالية.

وتتطلب تسوية ملف الإرهاب رشادة سياسية كي لا تزداد الأوضاع تفسخا، ويستوجب غلقه حزمة كبيرة من التحركات الأمنية الجريئة، ربما تكون السلطة الانتقالية في الخرطوم ولجأت هذا الطريق ببطء، لكنها تبدو متعثرة في نظر بعض الجهات، وتلزمها قدرة على الاقتحام بلا حسابات داخلية معقدة تؤثر على صورتها خارجيا.

اشترط مسؤولون في الولايات المتحدة على رئيس الحكومة السودانية خلال لقاءاته في واشنطن الأسبوع الماضي، الشفافية المالية في قطاع الأمن، وتصفية المتبقين من النظام القديم الذين ما زالوا يدعمون الإرهاب الدولي، والتوصل إلى تسوية مادية عاجلة في قضية الهجمات التي نفذتها عناصر من تنظيم القاعدة تنتمي إلى السودان، وفي مقدمتها تفجير السفارة الأميركية في كينيا وتنزانيا، وتفجير المدمرة كول، وصراف تعويضات لكل أسرى الضحايا الذين يمارسون الآن ضغطا قانونيا واضحا على الإدارة الأميركية.

مكافحة الإرهاب يساعد السودان في الوفاء بالتزاماته الحقيقية، وإظهار استعداده ليكون شريكا موثوقا به في هذا المجال، وهي الخطوة التي لن تتكافأ حكومة حمدوك في استكمالها.

أطلق برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين في 7 مايو الماضي، ويستخدم نهجا شاملا لمنظومتها عبر شراكة مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومكتب الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن الإنترنت.

رشادة سياسية وجراءة أمنية

يمثل التعاون المشترك بين الطرفين نقطة إيجابية للخرطوم في سياق اقترابها من الأدبيات المعمول بها في العالم، والتي كان نظام البشير يتهرب من معظمها، أو يتصرف بطريقة معاكسة، ما قلل من المصداقية، وأبقى على سيف الإرهاب مسلطا على رقبتة فترة طويلة.

ولا تزال الحكومة الراهنة تعاني من مخلفاته التي يحتاج تجاوزها إلى

أفضت حصيلة الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك لواشنطن أخيرا، إلى ضرورة تصفية جميع القضايا المتعلقة بملف الإرهاب بلا تردد، لأنه المفتاح الذي يمكنها من دخول الأبواب الموصدة في مسألة إزالة ما تبقى من عقوبات اقتصادية، ورفع اسم السودان من على اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



قبل أيام، ضد 3 من رموز نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير، عندما كانوا في مناصبهم الرسمية، بالتخطيط لمحاولة اغتيال الرئيس المصري محمد طه، وزير الخارجية، ونافع علي نافع، مدير جهاز الأمن، وصلاح قوش، مدير جهاز المخابرات.

الإرهاب لا يسقط بالتقادم

يؤكد فتح هذا الملف جديدة الحكومة في إغلاق القضايا العالقة، والاستعداد لوضع حد لها، وأن دولة القانون عازمة على ترسيخ أقدامها، بما ينسجم مع رؤية الكثير من القوى الكبرى الخاصة بان جرائم الإرهاب لن تسقط بالتقادم، بل دليل استمرار مسارات الولايات المتحدة لعناصر متطرفة على مستوى العالم، والحرص على القضاء ممن ارتكبوا جرائم ضد مواطنين أميركيين أينما وجدوا، ناهيك عن القضايا المرفوعة من أسرى ضحايا طلب تعويضات سخية، تريد واشنطن أن تتكفل بها الدول التي أجرم رعاياها.

وأثبت حسن الترابي، الزعيم الراحل للحركة الإسلامية، تورط عثمان ونافع وقوش، في محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس المصري خلال حضوره القمة الأفريقية في أديس أبابا، في يوليو 1995، ما عزز اتهامات مصر وإثيوبيا بتورط نظام البشير. تشير المستجدات إلى ضرورة التعامل الشفاف الذي يضاعف ثقة وقناعات القوى الإقليمية والدولية في السودان كدولة قانون، لأن هناك مكامن واتهامات للبشير وبعض معاونيه، بدأت تظهر ملامحها، على ما اقره منذ حدوث الانقلاب قبل ثلاثة عقود.

اتخذ السودان خطوة كبيرة تدعم رغبته في الانخراط بالتعاون مع المنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب، حيث استقبلت الخرطوم وفدا من الأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة من 3 إلى 5 ديسمبر، لتقييم قدرته على استخدام بيانات الرقاب للكشف عن الإرهابيين الأجانب واعتراضهم، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2396 المتعلق بالبرانساج، بعد أن تزايدت أعداد القادمين إلى السودان.

أوضح رئيس الوفد الأممي، رافي غريغوريان، أن التنفيذ السليم للبرانساج الخاص بالسفر في ملف

لقي حمدوك ترحيبا من جهات مختلفة في الولايات المتحدة، ونجح في استعادة تبادل السفراء معها بعد توقف دام 23 عاما، لكن بقيت عقدة الإرهاب بحاجة إلى المزيد من التفكيك السياسي والأمني، ليكون السودان خارج القائمة الأميركية، ويلعب دورا في مكافحته، واتخذت تحركات تؤكد رغبته العارمة في اجتثاثه من جذوره.

لم تتكف السلطة الانتقالية السودانية بإجراءات نوعية في مجال التقويض المعنوي والمادي لحزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقا، والحركة الإسلامية ورموزها، بل اتجهت إلى فتح تحقيقات في ملفات ربطت بين الخرطوم وبين الإرهاب في نواح عدة، وجعلتها قبلة للكثير من الجماعات الشارعة، بما وضع السلطة الحاكمة في بوتقة واحدة مع المتشددين والإرهابيين، وبانت كل خطوة تتخذ في هذا الفضاء تقرب السودان خطوات من الولايات المتحدة، وتبديد المخاوف التي حالت دون رفع اسمه من لائحة الإرهاب حتى الآن.

عقدة الإرهاب بحاجة

إلى المزيد من التفكيك السياسي والأمني، ليكون السودان خارج القائمة الأميركية، ويلعب دورا في مكافحته، وهو ما بدأت الحكومة تنتبه إليه

لم ينس العالم أن الخرطوم تحولت إلى مركز جذب للكثير من القيادات الإسلامية المتطرفة، ويذكر أيضا أن تعاون الخرطوم كان محكوما بانتهازية كبيرة، ما جعل ملف الإرهاب يراوح مكانه، ويرتبط التقدم والتأخر، والصعود والهبوط بتقديرات سياسية، تفرضها لوائحه المرحلة، لكن في النهاية لم يكن التنسيق عاليا، وافتقر إلى المصداقية المطلوبة، لذلك يبدو التعويل فائقا على الحكومة السودانية الحالية.

راجت معلومات حول قيام منظمة "زيرو فساد" بتدوين بلاغات قانونية

الفوضى الإيرانية في العراق لا تحصن واشنطن من غضب المحتجين

وفي السياق ذاته ذهب جوي هود، مساعد نائب وزير الخارجية الأميركية، الذي دعا إلى ضرورة إجراء إصلاح

جدي في العراق، ونبه إلى مخاطر وجود قاسم سلیماني في بغداد، وفي تعليقه على الموقف الأميركي، يرى هيثم الهيتي، الباحث السياسي المقيم في واشنطن، أن في الولايات المتحدة قابلية "لتجديد النقاش السياسي حول المسؤولية الخارجية، وبعد 16 عاما على احتلال العراق ظهر نوع من الخبراء الذين يلومون نظراءهم الذين أعطوا استشارات لصاحب القرار الأميركي والذي أدى إلى جعل العراق محمية إيرانية تهدد المصالح الأميركية".

ويشير الهيتي إلى مايكل برجينت، الخبير الأميركي في معهد هرسون، الذي يقدم للنخب الأميركية تصورات جديدة عن عراق آخر، وكثيرا ما حذر من دور الميليشيات وساهم كثيرا في بناء تصورات جديدة تتلقى مع ثورة أكتوبر وفلسفتها، ويرى الهيتي أن المرحلة العراقية توفر فرصة لبناء مستقبل عراقي مزدهر، لكن على النخب العراقية أن تفتح حوارا بناء بعيدا عن التشنج والتفكير المصلحي وتصحيح التجربة وبناء تحالف بديل، تحالف بين النخبة الوطنية العراقية والولايات المتحدة بديل عن تحالف عملاء إيران.

الوطني في التعبير السياسي العربي- مع أنه ضد إيران إلا أنه ليس مع الولايات المتحدة".

اليوم في ظل الاضطراب السياسي والفوضى الأمنية في العراق يجد المسؤولون الأميركيون أنفسهم أمام أسئلة تتعلق بالتزاماتهم تجاه العراقيين عليهم الإجابة عنها. لكنهم في الوقت ذاته يحملون إيران المسؤولية الأولى عما يحدث في كل من لبنان والعراق.

واقتر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بوجود أسباب محلية للاضطرابات التي اجتاحت الشرق الأوسط ومناطق أخرى ووجه أصابع الاتهام إلى إيران. وقال إن "رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي استقال لأن الناس كانوا يطالبونه بالحرية ولأن قوات الأمن قتلت عشرات الأشخاص ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى النفوذ الإيراني". أما دونالد سليمان، السفير الأميركي السابق في العراق، فقد أكد التزام واشنطن تجاه شعب العراق، خلال شهادته أمام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأميركي. وقال "إن حكومة الولايات المتحدة لن تترك الشعب العراقي يواجه مستقبلا مجهولا بمفرده، وإن الإعلان عن وجود طبقة سياسية جديدة جاهزة لاستلام الحكم في العراق سيكون رسالة دعم كبيرة للناس بوجه النفوذ الإيراني المتزايد".

تتبدل المعادلات، بعد عام 2014، ويصبح النفوذ الإيراني هو المهم.

اليوم تغيرت المعادلة مرة أخرى، ولم تعد في صالح الإيرانيين ولا في صالح الأميركيين، حيث يضع العراقيون واشنطن وطهران على الهامش. وقد اعترف بذلك بريت ماكغيفر، المبعوث الأميركي السابق إلى التحالف الدولي ضد داعش، حين قال "تبدو واشنطن على هامش تماما في حركة الاحتجاج التي يشهدها العراق حاليا، وهذا فيه مخاطرة فالتيار القومي في العراق -يقصد التيار

ويقول تقرير مجلة نيويوركر إن البيت الأبيض كان على علم باتفاق سلیماني حيث حصلت أجهزة المخابرات الأميركية على نص الاتفاق، لكن واشنطن فضلت عدم التدخل أو الاحتجاج على تدخل طهران ثم أعطت موافقتها على تشكيل الحكومة العراقية بعد شهر من اجتماع قم.

تشير هذه الوقائع إلى صفحة من صفحات تعيين رئيس الوزراء في العراق وتعيد للأكرة الاتفاق بين واشنطن وطهران على ذلك، قبل أن



إصرار على كنس الفوضى الإيرانية

جورج دبليو بوش عن صعوبة اختيار بديل لإبراهيم الجعفري عام 2006 والذي حصلت في عهده الحرب الطائفية.

وينقل التقرير عن خليل زادة حبرته التي عبر عنها بقوله "هل يصعب اختيار رئيس للحكومة في بلد تعداده ثلاثون مليون نسمة، ولا يوجد غير سوى رجل ليس باستطاعته اتخاذ قرار وطني (الجعفري) وآخر من أب إيراني (علي الأديب)، ليس هناك شخص آخر؟". كان السفير الأميركي ينطق بهذه الكلمات أمام ضابط الارتباط في وكالة الاستخبارات الأميركية، الذي رد عليه بالقول "لدي مرشح لك" اسمه نوري المالكي.

بعد مقابلة نوري المالكي لخليل زادة في مقر السفارة الأميركية ببغداد أصبح رئيسا للوزراء. لكن القصة عام 2010 مختلفة حيث كان النفوذ الإيراني هو الأقوى وتم إفسال وصول إيد علاوي إلى السلطة بعد فوزه في الانتخابات وأخترع قصة "الكتلة الأكبر" وتمت صفقة استلام نوري المالكي لولاية ثانية بعد استدعاء النظام الإيراني للكتل السياسية العراقية إلى مدينة قم في عطلة عيد الأضحى، وحضروا مأدبة أقامها لهم قائد فيلق القدس قاسم سلیماني. أقر سلیماني زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بتقديم الدعم للمالكي مقابل منح كتلته البرلمانية عددا من الوزارات.

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي



لندن- تنزل إيران بثقلها في عملية اختيار رئيس وزراء جديد في العراق، حيث تتكفف المشاورات السياسية برعاية طهران التي يتهمها الشارع بأنها عرابة النظام القائم المتهم بالفساد والمحسوبية، ويتسدد على مواصلة احتجاجاته حتى اقتلعه من جذوره.

ويحذر العراقيون من أن إيران تضرب بعرض الحائط موقف الشارع، لاقتين إلى أنها هذه المرة تنفرد في اختيار خليفة عادل عبد المهدي الذي استقال بعد عام واحد من تسلمه منصبه. ويقول المراقبون إن قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سلیماني يشعر بأنه مطلق اليد في اختيار الرئيس الجديد.

ولا يعد هذا الجدل الدائر حول تعيين رئيس وزراء للحكومة العراقية أمرا جديدا، وإن أفسدت الاحتجاجات طابعا خاصا هذه المرة. وتروي مجلة نيويوركر الأميركية في تقرير لها (صدر عام 2014) جزءا من فصول أسرار اختيار الحاكم في العراق حيث كتشف المداورات بين السفير الأميركي في بغداد، زلماي خليل زادة، والرئيس